الفايننشال تايمز:

16 مليون برميل زيادة فى الاحتياجات العالمية بحلول 2030

كشف التقرير الأخير الجريدة «فايننشال تايمز» الذى يتناول مخاوف علماء الطاقة من اقتراب نضوب البترول عالمياً أن الارتفاع المطرد فى أسعار البترول عالمياً الذى وصل إلى أكثر من 130 دولاراً للبرميل، بعد دليلا دامغا على صحة توقعات منظمة الأوبك بأن تصل أسعار البترول إلى 200 دولار للبرميل خلال العامين القادمين، وحذر التقرير من تداعيات الاعتماد الكلى على البترول فى تصنيع كل شىء تقريبا بدءا من الكهرباء وحتى أحمر الشفاه، خاصة أن انتاج روسيا من النفط شهد بالفعل انخفاضاً ملحوظاً خلال شهر إبريل الماضى، وهو مايعد الانخفاض الأول من نوعه منذ السنوات العشر الماضية.. لتكون بذلك الصدمة الأولى فى مدى قدرة ثانى أكبر دولة منتجة للبترول على مستوى العالم على الوفاء بمتطلبات السوق المستقبلية من البترول عالمياً بعدما وصلت نسبة النمو من النفط إلى 12٪ منذ خمس سنوات ماضية.

ويشير التقرير إلى تواتر الأنباء بشأن توقعات بانخفاض انتاجية المملكة العربية السعودية - أكبر دولة منتجة ومصدرة للبترول - من البترول.

خاصة وأن وزارة الطاقة السعودية تنفى تماما وجود أية خطط توسعية للعام القادم تفوق 12,5 مليون برميل يومياً.

ويوضح التقرير أن أبعاد الأزمة المرتقبة لنظرية «نضوب البترول» ترتكز على واقع اعتماد العالم بالفعل على حقول البترول فرعية وعملاقة خلال السنوات الماضية.

ومنذ السبعينيات من هذا القرن، فكل برميل من خمسة براميل يتم ضخها واستهلاكها يوميا، يتم انتاجه من حقل بترول يصل عمره فى المتوسط لأكثر من أربعين عاماً. كما أن الأحصائيات الأخيرة تشير إلى أنه لم يتم حتى الآن اكتشاف حقل بترول جديد خلال السنوات الثلاثين الماضية لديه القدرة على انتاج أكثر من مليون برميل بترول يومياً، وتتفاقم الكارثة خاصة فى ظل التوقعات الأخيرة لوكالة الطاقة العالمية التى أكدت احتياج دول العالم إلى زيادة فى كمية الوقود المستخدم قدرت بـ 16 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030، وهو ما جعل معظم الدول المتقدمة المستهلكة للوقود بشراهة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين تبحث عن أساليب تكنولوجية جديدة للطاقة لزيادةنسبة الاحتياطى العالمى من البترول مثل الغاز الطبيعى والوقود الحيوى بالإضافة إلى وضع سياسات جادة تشهد ترشيد الاستهلاك عالمياً.

وقد أعرب بعض المحللين وعلماء الطاقة عن تفاؤلهم بشأن الارتفاع المطرد فى أسعار البترول عالمياً بوصفه دافعاً لإيجاد طرق بديلة لإنتاج الطاقة، فالواقع أن هذا الارتفاع قد واكبه بالفعل انخفاض لنسبة النمو فى الطلب على البترول فى بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، متوقعين أن يغلق نمو الطلب على هذه السلعة عند الصفر خلال الأعوام القليلة القادمة.

الإحصائيات الأخيرة لإدارة معلومات الطاقة تكشف أيضاً النقاب عن توقعات بشأن انخفاض الطلب على البترول بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الـ 22 عاماً القادمة.

وهو ما يعنى انخفاض لاعتماد على المدخلات الخاصة بأكبر دولة مستهلكة للوقود، حيث يبلغ الانخفاض المتوقع 60 ـ 50 ٪ بحلول عام 2015 تعقبه زيادة طفيفة فى لنسبة الاستهلاك تصل إلى 54٪ بحلول عام 2030، وترجع الاحصائيات أسباب لانخفاض المرتقب فى استهلاك البترول داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى سياسة أمريكا فى التوسع بإستخدام الوقود الحيوى واجراء تعديلات لتحسين كفاءة موتورات السيارات هناك، كما أن هناك مؤشرات مؤكدة عن بزيادة مرتقبة فى انتاج البترول المستخرج من خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية والتى ستصل فيه الانتاجية إلى ما يقرب من مليون برميل يومياً بحلول عام 2012.

الوقود الحيوى مح

يعانى العالم كله حاليا من أزمة غذاء عنيفة سببت ارتفاعا جنونية لجميع أسعار السلع الغذائية ووصل الأمر إلى حد الاضطرابات الاجتماعية بسبب اعتراضات البسطاء على الزيادة فى الاسعار والسبب الرئيسى لهذه الأزمة هوتوجه الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية إلى إنتاج الوقود الحيوى من مصادر بديلة هى المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القمح والذرة.

هذا بالاضافة إلى خروج عدد من الدول من دائرة الإنتاج الزراعى الكثيف علاوة على المضاربات التى يقوم بها البعض والتى ساهمت فى تفاقم الأزمة.

ولكن يبقى التوجه لاستخدام المنتجات الزراعية الغذائية ومن أهمها الذرة والقمح والشعير والمحاصيل السكرية خاصة قصب السكر وبنجر السكر والزيوت النباتية خاصة زيت النخيل والصويا وعباد الشمس لاستخراج الايثانول والديزل الحيوى هو المتهم الأول والرئيسى لدعم الاتجاه التصاعدى للأسعار العالمية لهذه المنتجات لاسيما أن أكبر دولتين منتجتين ومصدرتين للذرة والسكر هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل على الترتيب وفى نفس الوقت هما أكبر دولتين منتجتين للايثانول!!

هذا الوضع الذى ينذر بكارثة وهو ما دفع الرئيس مبارك إلى التاكيد فى كلمته أمام منتدى دافوس العالمى الذى عقد بمدينة شرم

اعد الملف: منى البديوى - محمد حماد - نهى المرشدى - هبة درويش

الخبراء يؤكدون:

مصر أولى الضحايا

• د.على خليفة: نحتل المرتبة الأولى فى قائمة الدول المستوردة للحبوب
• د.جمال صيام: الدول المستوردة للغذاء فريسة لقرارات الدول المنتجة للحبوب
• شريف المغربى: المستقبل للاستثمار الزراعى
• د.صلاح مقلد: الأمل فى تحقيق الاكتفاء الذاتى

أجمع الخبراء على أن استمرار ارتفاع أسعار النفط عالميا يخفى فى طياته كارثة عالمية تهدد الاستقرار الاقتصادى لمعظم الدول النامية خاصة مصر مؤكدين أن التصدى لهذه الأزمة يتم عن طريق انعاش الانتاج الزراعى داخل مصر مؤكدين أن التصدى لهذه الأزمة يتم عن طريق انعاش الإنتاج الزراعى داخل مصر ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى واحداث تكامل حقيقى بين الدول العربية للتصدى لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية ومن أهمها الحبوب خاصة الذرة والقمح وهو ما سعى إليه بعض المستثمرين المصريين فى السودان التى تملك أكثر من 200 مليون فدان بكر تبحث عن استثمارات زراعية.

يشير د.على خليفة - رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة القاهرة - إلى أن الدراسات الأخيرة لمركز البحوث الاقتصادية الزراعية تفيد بأن الاسعار العالمية للسلع الغذائية قد شهدت زيادة غير مسبوقة وصلت إلى 50٪ خلال الفترة من يناير 2007 إلى مارس 2008، وبذلك انخفض الاحتياطى الغذائى العالمى إلى أدنى مستويات منذ ثلاثين عاما مضت.

مؤكدا أن الوضع فى مصر لا يقل سوءا، خاصة أن مصر تحتل المرتبة الأولى فى قائمة الدول العشر المستوردة للحبوب والسلع عالميا حيث تستورد مصر وحدها حوالى 6,8٪ من السلع الغذائية على مستوى العالم.

ويوضح د.على خليفة أن السبب الأول والرئيسى لارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص المعروض منها هو ارتفاع أسعار النفط عالميا ليصل سعره إلى أكثر من 135 دولاراً للبرميل مما ترتب عليه انخفاض سعر الدولار ومن ثم اتجاه بعض الدول المصدرة للحبوب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج الوقود الحيوى وبذلك أصبح الوقود الحيوى منافسا للإنسان فى غذائه.

ويوضح د.خليفة أن من أبرز الدول المنتجة للوقود الحيوى بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية كندا ودول الاتحاد الأوروبى وبعض دول أمريكا اللاتينية ومنها الارجنتين على وجه الخصوص وبذلك انخفض العرض العالمى من الحبوب مؤكدا أنه رغم ارتفاع تكلفة إنتاج الايثانول إلا أن ما يبرره ارتفاع أسعار البترول المطردة كل يوم.

السبب الثانى وراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا يرجعه د.على خليفة إلى زيادة الطلب على الغذاء عالميا فى الاقتصاديات الصاعدة داخل بعض البلاد مثل الصين والهند بسبب ارتفاع الأجور لديها حيث كان متوسط استهلاك الفرد داخلها لا يتجاوز 8 كيلو جرام فى العام والآن وصل معدل التنمية إلى زيادة مطردة استتبعته بالضرورة زيادة متوسط استهلاك الفرد داخلها ليصل إلى 25 كيلو جرام سنويا.

أما السبب الثالث والأخير فيكمن فى تعثر بعض الدول المنتجة للحبوب بسبب الظروف المناخية السيئة، كما حدث فى استراليا التى كانت مصدرا أساسيا لامداد مصر بمحصول القمح كما لا ينبغى اغفال عنصر المضاربة فى أسواق السلع نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

ويقترح د.خليفة للخروج من هذه الأزمة اعادة النظر فى التركيب المحصولى داخل مصر وزيادة مساحة القمح والذرة الشامية وتحديد مساحة الأرز التى تصل إلى 2 مليون مما يعنى استهلاكها لحوالى ثلث المياه وفرض غرامات صارمة على المخالفين من المزارعين والتوسع فى زراعة المحاصيل السكرية وبالاخص محصول البنجر فى الأراضى الجديدة وهى صالحة لزراعته وزراعة النباتات الزيتية يعد الحل الأمثل لتحقيق أولى خطوات الاكتفاء الذاتى.

وقود المستقبل

يرى د.جمالى صيام - أستاذ الاقتصاد الزراعى ومستشار مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بجامعة القاهرة - إن السر فى توجه العديد من الدول التى لديها فائض فى إنتاج المحاصيل الزراعية إلى استخدامه فى تصنيع الوقود الحيوى Bio- Fuel هو الارتفاع الجنونى فى أسعار النفط موضحا أن الوقود الحيوى الذى بات يلقب بوقود المستقبل اتجهت إليه الاستثمارات بشكل متزايد خلال الاشهر القليلة الماضية هو غاز يتم إنتاجه من أى محصول يحتوى على نشويات أو سكر بشكل أساسى ويتم اضافته حاليا إلى بنزين السيارات بنسبة تتراوح بين 10٪ 20٪ غير أنه يمكن رفع تلك النسبة إلى أكثر من 80٪ إذا ما تم تعديل طريقة صناعة موتورات السيارات ولا عجب إذن أن تتجه «أمريكا» مؤخرا إلى استغلال الفائض من محصول الذرة لديها.

حيث تنتج «أمريكا» ما يقرب من 8 مليارات جالون من غاز الميثانول وهو ما يمثل حوالى 80٪ من إنتاج العالم للميثانول المصنع من محصول الذرة تليها مباشرة دولة البرازيل التى تحتل المركز الثانى فى إنتاج الوقود الحيوى من محصول قصب السكر حيث تتيح حاليا حوالى 3 مليارات جالون من الوقود الحيوى.

يليها مباشرة دول الاتحاد الأوروبى فى إنتاج الديزل الحيوى (السولار) من البذور الزيتية والفول الصويا.

ويوضع د. جمال صيام أن من أبرز تداعيات الاعتماد على الحبوب فى إنتاج الوقود الحيوى واشتعال أزمة الغذاء عالميا خاصة فى الدول النامية وعلى رأسها مصر، حيث ثبت أن حوالى 37 دولة فى العالم تعانى بالفعل من أزمة فى الغذاء مؤكدا أن العواقب ستكون وخيمة خاصة مع تراجع المخزون العالمى للحبوب وتراجع النظام التجارى الدولى الذى تم وضعه فى إطار منظمة التجارة العالمية، حيث اتجهت عدة دول بالفعل إلى وضع قيود على صادرات الغذاء فى محاولة لمواجهة احتياجاتها المحلية، فعلى سبيل المثال قامت مصر وأندونيسيا والهند وفيتنام بفرض قيود على تصدير الارز إلى الخارج.

الاستثمار الزراعى

شريف المغربى - رئيس المجلس التصدير السابق للحاصلات الزراعية - يتوقع أن يزيد معدل الاستثمار فى مجال الزراعة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، مؤكدا أن المستقبل الحقيقى أصبح لزيادة الإنتاج الزراعى ومحاولة تحقيق توازن حقيقى بين العرض والطلب داخل الأسواق من جديد.

موضحا أنه رغم الجهود التى تبذلها الحكومة لتشجيع هذا القطاع الواعد وتشجيع المستثمرين للنهوض به عن طريق دعم صادراتنا الزراعية ومساندة الإنتاج الزراعى سواء المصنع أو غير المصنع، إلا أن محدودية الموارد المائية فى البلاد العربية عامة وفى مصر على وجه الخصوص قد يعد بمثابة تحد حقيقى أمام النهوض بمجال الاستثمار الزراعى، حيث تفتقر مساحتنا المنزرعة داخل مصر على سبيل المثال على 3٪ من المساحة المنزرعة بسبب محدودية الموارد المائية والتى تصل إلى 55 مليار متر مكعب سنويا يبلغ فيها نصيب الفرد 750 ألف متر مكعب سنويا.

وهو ما يعنى ضرورة تبنى مفهوم ترشيد الاستهلاك كسياسية مكملة لزيادة الإنتاج الزراعى. ومحاولة التفكير فى زراعة محاصيل تبلغ مبيعاتها دولارا فى المتر المكعب وهو الرقم الذى حددته منظمة الفاو العالمية كدليل على حسن إدارة أى بلد لاستخداماتها فى الحياة. مؤكدا أن الميزة التنافسية التى نملكها فى زراعة الموالح والخضراوات - وهى محاصيل ذات عائد كبير - ستمكنا دون شك من شراء مخزون استراتيجى من الحبوب ومن ثم تحقيق الأمن الغذاء المنشود.

التحرر الاقتصادى

فيما يؤكد د. صلاح مقلد - أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة عين شمس - أن بحث «أمريكا» عن مصدر بديل للوقود يتم إنتاجه من الحاصلات الزراعية جاء عقب يأسها من وضع يدها على مصادر ومنابع الطاقة فى العالم أجمع على الرغم مما تكبدته من عند فادح كحروبها المتكررة فى السنوات القليلة الماضية، وهو الأمس الذى جعلها تتبنى سياسة أخرى بديلة تستهدف تخفيض المساحة المنزرعة من الحبوب بنسبة 30٪ لتحل محلها زراعة محاصيل يمكن استخلاص الوقود الحيوى منها حيث يقدر أن حوالى ثلث الحصاد الأمريكى من بذوره سوف يوجه نحو الوقود الحيوى وهو ما أعلنت الإدارة الأمريكية مؤخرا عن خطط مستقبلية لإنتاج المزيد من الإيثانول باستخدام محصول الذرة لديها.

موضحا أن تداعيات المضى قدما فى مثل هذه السياسة باعتبارها نوعاً من الرشد الاقتصادى الذى يسعى وراء تخفيض التكاليف، سيقود العالم كله إلى أزمة غذاء طاحنة وتدمير مكاسب التنمية التى حققتها دول العالم النامى خلال الأعوام السابقة برفع مستويات المعيشة والدخول للأفراد. هذا بخلاف التأثير مباشرة على التجارة العالمية نتيجة نقص المعروض من الحبوب.

والدول النامية غير المكتفية ذاتيا من إنتاج الحبوب هى المتضرر الأكبر لتلك السياسة غير الأخلاقية بسبب تأثيرها المباشر على معدل النمو الاقتصادى حسبما يرى د. صلاح مقلد فأثر ارتفاع أسعار الغذاء لن تقتصر فقط على الحبوب ولكنها ستمتد أيضا للصناعات القائمة عليها وأسعار اللحوم حيث ترتفع أسعار علف الماشية والزيوت حيث يستخرج الزيت من الحبوب الزيتية المستخدمة فى الوقود الحيوى مثل الذرة والفول الصويا.

أما الوضع فى مصر فيصفه د. صلاح مقلد بأنه لأكثر تأثرا بالأزمة خاصة عقب إهمالنا طوال السنوات الماضية لقيمة الزراعة بعد القرارات الاقتصادية التى تم اتخاذها فى أعقاب التوقيع على اتفاقية التحرر الاقتصادى.

رئيس البنك الدولى:

أزمة الغذاء تقضى على إنجازات محاربة الفقر

أكد روبرت زوليك رئيس البنك الدولى أن أزمة الغذاء الحالية تهدد بتدمير المكاسب التى تحققت منذ عام 2000 فى مجال خفض مستويات الفقر فى مختلف أنحاء العالم، ولم يدع زوليك لوقف إنتاج الوقود الحيوى بل قال إن على الدول الصناعية الظمأى للطاقة أن تلبى الحاجات العاجلة لتوفير مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار بحلول نهاية الشهر الجارى، كما أشارإلى أنه على الرغم من إقرار الاقتصاديات المتقدم بالتهديد التى يمثله ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالنسبة للدول الفقيرة فإنها تتحرك ببطء لمعالجة ارتباط الأزمة باحتياجاتها هى من الطاقة.

نباتات بديلة للطاقة تبحث عن استثمارات

د.جزين الديوانى: بدأنا مشروعاً لانتاج الوقود من نباتات غير غذائية
د.نجوى الإبيارى: لا توجد صعوبة فى زراعة تلك النباتات

رغم لجوء دول العالم الكبرى لاستخدام المنتجات والحاصلات الزراعية الغذائية فى إنتاج الوقود إلا أن العلماء أكدوا أن هناك نباتات أخرى لا يتغذى الإنسان عليها ويمكن أن تستخدم فى إنتاج الوقود الحيوى ومنها نبات الجانزوفا والجاجوبا فهى نباتات تزرع فى الصحارى ولا تدخل فى غذاء الإنسان بالإضافة إلى ميزاتها الأخرى الكثيرة.

العلماء الذين التقت بهم «العالم اليوم» رصدوا تلك النباتات ومدى ملائمتها للزراعة فى دول العالم المختلفة وجدواها الاقتصادية وكيفية الاعتماد عليها كبديل للطاقة.

الدكتورة جزين الديوانى «الأستاذ المتفرغ بقسم الهندسة الكيميائية والتجارب النصف صناعية ورئيس وحدة التطوير الهندسى والاستشارات بالمركز القومى للبحوث ورئيس مشروع إنتاج الديزل الحيوى من زيوت نباتات غير غذائية» توضح أن المركز القومى للبحوث بدأ مشروع إنتاج الديزل الحيوى من النباتات غير الغذائية منذ أربع سنوات تقريبا عندما تمت الموافقة على المشروع شراكة مصرى أمريكى لإنتاج الديزل الحيوى من زيوت نباتات غير غذائية مثل الجاتروفا والشلجم والخروع والجوجوبا.

وقدمت التركيز فى المشروع على نبات الجانزوفا حيث إنه زيت غير غذائى كما نجحت زراعته فى أماكن كثيرة فى صحراء مصر مثل الأقصر وأسوان والوادى الجديد وسوهاج وأبورواش، ويتم زراعته على مياه صرف صحى معالجة، كما أنه لا يحتاج لمياه غزيرة فى الرى ولا بنوعية جيدة.

ويصل متوسط نسبة الزيت فى البذرة إلى 25٪ ومن الممكن أن تصل إلى 40٪ فى حالة الدراسات الزراعية بطرق متطورة لتحسين الانتاجية، ويشير الديوانى إلى أن الجانزوفا يعتبر بديلاً محلياً أو جزئياً للديزل البترولى حيث أن مواصفاته قريبة جداً منه إلا أنه وقود صديق للبيئة نظراً لأن الانبعاثات الصادرة من احتراقه لا تحتوى على المواد الملوثة للبيئة، إلى جانب أن المواد الناتجة من العملية الانتاجية لها فوائد مثلا: الكثب المتخلف عن عملية الاستخلاص يصلح للاستخدام كسماد عضوى أو من الممكن باجراء معالجة بسيطة أن يتحول إلى علف حيوانى، كذلك ينتج الجلسرين من عملية القسطرة وهى مادة كيميائية لها قيمة اقتصادية.ومن مميزات الجاتروفا أيضا أنه فى حالة زراعتها فى الصحراء لا تقترب منها الحيوانات نظراً لأن الأوراق بها مادة منفرة لهم وبالتالى فهو ليس عرضة للغذاء عليه.

وعن أسباب عدم توجه الدول الأوروبية والأمريكية لاستخدام تلك النباتات لانتاج الوقود الحيوى بدلا من استخدام المنتجات والحاصلات الغذائية توضح الديوانى أن أوروبا وأمريكا كل أراضيهم زراعية وتصلح لزراعة الغذاء وبالتالى فإنه يصعب عليهم زراعة تلك النباتات لأنها ستحل محل المنتجات الغذائية لديهم، أما نحن فلدينا صحارى شاسعة ومناطق لا تصلح للمنتجات الغذائية وبالتالى يمكن إقامة تلك الزراعات بها.

كما تشير إلى أن الدول الأوروبية قد أصدرت قانوناً باستخدام الديزل الحيوى بنسبة 15 إلى 20٪ كبديل للديزل البترولى وهم حاليا يستخدمون الزيوت الغذائية، ولكنهم بدأوا مؤخرا يتجهون لدول مثل مصر للبدء فى مشروعات لانتاج زيوت من نباتات غير غذائية.

ومن جانبها تؤكد الدكتورة نجوى الأبيارى الأستاذ بقسم الهندسة الكيميائية والتجارب النصف صناعية وأحد القائمين على مشروع انتاج الديزل الحيوى من النباتات غير الغذائية بالمركز القومى للبحوث أنه لا توجد أى صعوبة فى زراعة النباتات غير الغذائية فى دول كثيرة بالعالم من أجل استخدامها فى إنتاج الوقود الحيوى بدلاً من التوجه لاستخدام المنتجات الغذائية والتى تسببت فى رفع أسعار الغذاء فى العالم بشكل مبالغ فيه وزادت الضغط على استخدام المحاصيل الغذائية، كما تشيرإلى استعدادهم الكامل كعلماء للتعاون مع الشركات لزراعة تلك النباتات واستخدامها بشكل اقتصادى ومجد.

وتتحدث الأبيارى عن نبات الشلجم وتقول إنه نبات غير غذائى تم تطويره زراعياً فى الدول الأوروبية ويمكن استخدامه كبديل للبترول وهو عبارة عن شجرة موسمية تزرع فى البلاد الأوروبية مرتين فى السنة، كما أنه يزرع فى مصر فى فصل الشتاء على مياه الصرف الصحى، فالشلجم معروف فى الدول الأوروبية منذ سنوات طويلة وبالتالى من الممكن أن تلجأ إليه تلك الدول للحصول على الوقود الحيوى بدلا من المنتجات الزراعية الغذائية.

وتؤكد الأبيارى أنها تأمل فى أن تتجه الدول الكبرى لاستخدام تلك النباتات غير الغذائية فى انتاج الوقود بما يحد من اتجاهاتهم فى إستخدام الحاصلات الغذائية.

طبق

الطاقة المتجددة هى الحل

أكد عدد من رجال الاعمال والخبراء ان الاعتماد على الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح.. وغيرها هى الحل الامثل لمواجهة النضوب الذى يواجه النفط حاليا.

حيث يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية انه لم يعد امام العالم بد من السعى وراء اكتشاب انواع بديلة من الطاقة بعد الارتفاعات القياسية للنفط مع زيادة الاستهلاك من جانب الاقتصاديات النامية خاصة الصين والهند وماليزيا بما يشكل ضغطا على الانتاج.

ويوضح ان تداعيات اسعار النفط القياسية طالت الاخضر واليابس الامر الذى دعا الدول المتقدمة الى التفكير فى بدائل الطاقة وكان من أهم هذه البدائل استخراج الوقود الحيوى من الغذاء وهو ما يمثل تحديا امام الفقراء والدول النامية.

ويوضح ان هناك بدائل علمية لانتاج الطاقة البديلة من المصادر المتجددة ولنا فى تجربة المانيا فى هذا المجال إسوة حسنة.

ويؤكد انه على الرغم من ان الطاقة الشمسية المتاحة فى مصر تتميز بالضخامة المفرطة بالمقارنة بمعظم الدول الاوروبية الا ان ما يستفاد به من هذه الطاقة فى الوقت الحاضر لا يشكل سوى نسبة متواضعة للغاية من المتاح منها ويتضح ذلك من البيانات المعلنة من وزارة الكهرباء.

والتى تبين ان الطاقة المولدة من البترول والغاز الطبيعى والفحم تمثل 84,1٪ من التلج العام بينما 15,5٪ من هذا التلج «الكهرباء» يعتمد على المصادر المائية فى حين ان نسبة اسهام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة ومعظمها من الرياح تتراوح بين 0,3 و0,4٪ وهى قيمة لم يطرأ عليها أى تحسين مؤثر فى عام 2005 كما ان بيانات نفس المصدر لخطة توليد الكهرباء حتى عام 2022 توضح ان طاقة الرياح لن تتعدى حاجز الـ 622 ميجاوات من اجمالى انتاج قدرة يصل الى 51300 ميجاوات بما يعنى تراجع هذا الاسهام الى نسبة 1,2٪.

ويشير الى ان مشروع محطة الكريمات وهى محطة شمسية حرارية يجرى انشاؤها حاليا ستكون ذات قدرة لا تتعدى الـ 150 ميجاوات والتى تدخل الخدمة فى 2008-2009 واذا اضفنا الى ذلك الطاقة المخطط لها والتى تبلغ 600 ميجاوات من المحطة الشمسية الحرارية فى برج العرب فإن التلج المتواضع من سنة 2022 لن يتعدى نسبة الـ 1,64٪ من اجمالى الطاقة المولدة.

هذا الأمر فى حد ذاته يعنى ان خطة مصر فى توفير الطاقة المستقبلية حتى عام 2022 تتسم بتواضع نسبة اعتمادها على الطاقة النظيفة والمتجددة بما يقترب من حالة عدم الادراج بالخطة وخلو الخطة من أى إشارة لنشاط توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

ويوضح نادر رياض ان الدراسات اوصت حول مستقبل الطاقة فى مصر فى السنوات الاخيرة بضرورة التوسع فى استغلال مصادر الطاقة المتجددة والمائية.

وبالنسبة لطاقة الكهرباء المتولدة عن الهدارات المائية بلغ انتاج مصر من الطاقة الكهرومائية نحو 14,659 مليار كيلو وات / ساعة عام 99 -2000 وهى تمثل حوالى 20٪ من انتاج الكهرباء تم استغلال اغلب مصادر الطاقة المائية فى السد العالى وخزان اسوان ونجع حمادى ويبقى فقط بعض المساقط الصغيرة على القناطر بطول النيل والمطلوب تحسين الاداء بالاستعانة بتوربينات حديثة من شأنها ان تزيد الطاقة المولدة بنسبة 50٪ على الاقل ويمكن توجه هذه الزيادة لتصنيع شرائح الخلايا الضوئية وليكن بنفس الامتيازات السعرية الممنوحة لشركة كيما باسوان سواء على التوازى او بديلا عنها.

وعن الطاقة النووية يؤكد د.رياض بأنها لا تولد انبعاثات كربونية مما يؤثر سلبا على ظاهرة الاحتباس الحرارى وتؤكد بيانات قطاع الكهرباء فى مصر حاجته الى بناء محطات توليد تصل قدرتها الى 1200 ميجاوات سنويا لمواجهة الزيادة فى الطلب على الكهرباء والتى ترتفع بنسبة 7٪ كل عام وبالتالى ضرورة بناء محطات توليد تعمل بالوقود النووى فى موقع المحطة النووية بالضبعة الذى تصل مساحته الى 45 متراً مربعاً على ساحل البحر المتوسط.

ويقول عبدالله حلمى عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الكيماوية اننا مع ارتفاع اسعار الطاقة بدأنا نبحث عن بدائل أخرى ولى تجربة شخصية فى ذلك حيث قمت بالاتصال بشركة المانية متخصصة فى الطاقة البديلة - خاصة الطاقة المولدة من الرياح حصلنا من هيئة الارصاد الجوية على جميع المعلومات والتقارير الخاصة بقوة الرياح على مدار السنة لكن الشركة الالمانية أكدت لنا قوة الرياح بمدينة العاشر من رمضان والتى قصدت انشاء وحدات الطاقة البديلة بها حيث توجد مجموعة شركاتى ولم اكتف برأى الشركة الالمانية حيث قمنا بالاتصال بشركة فى الدنمارك اكدت لنا انها لديها تكنولوجيا متقدمة يمكن ان تعمل على قوة الرياح الموجودة بمدينة العاشر من رمضان.

ويقول اننا فى حال نجاحنا فى هذه التجربة بالعاشر من رمضان سنكون اضفنا شيئا مهماً بالنسبة للصناعة لان الطاقة اصبحت احدى أهم المميزات الاساسية الجاذبة للاستثمار فضلا عن اننا بمصر لدينا مقومات كبيرة فى انتاج الطاقة البديلة سواء من طاقة الرياح او الطاقة الشمسية وهو ما يضعنا فى موقع ريادى بين الدول المنتجة للطاقة البديلة.

وترى الدكتورة منى البرادعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية انه بعد الارتفاعات المتلاحقة لاسعار البترول عالميا لابد من الاتجاه نحو انتاج كل انواع الطاقة البديلة.

وتشير الى ان التوسع فى انتاج الطاقة البديلة كان فى مراحل سابقة غير ذى جدوى ومع ما تشهده الساحة عالميا من حرب ضروس على الطاقة وارتفاع اسعار النفط عالميا بدأ التوجه الى انتاج الطاقة من مصادر بديلة اهمها الرياح والطاقة الشمسية وتضيف عميد الكلية ان مصر تتمتع بوفورات كبيرة فى هذا المجال خاصة وان لدينا طاقة شمسية هائلة مقارنة بدول اخرى فضلا عن طاقة الرياح.

شرقة غذاء الفقراء

الشيخ مؤخرا فى زيارته الأخيرة إلى إيطاليا وخلال مؤتمر الأمن الغذائى الذى عقد هناك أن العالم يواجه ازمة اقتصادية حادة بدأت بانهيار سوق التمويل العقارى الأمريكى وتراجعت معها معدلات النمو المتوقع للاقتصاد الدولى وتجتاح العالم موجات تضخمية عالية تشهد ارتفاعا غير مسبوق فى أسعار الطاقة والسلع الغذائية الأساسية والخامات وتلقى تبعاتها وتداعياتها على الدول الفقيرة.

وطالب الرئيس بضرورة توفير الأمن الغذائى للفقراء لانه يمثل تحدياً أساسياً وهو مسئولية كبرى تجاه الفقراء والفئات الاقل دخلاً، مشيراً إلى انه لا ينبغى ان يصبح هذا الهدف محلاً لمضاربات ترفع أسعار الغذاء او توجهات تستخدم طعام الانسان وقوداً للمحركات.

واضاف الرئيس ان المجتمع الدولى فى حاجة لاعادة تقدير التكلفة الحقيقية لانتاج الوقود الحيوى بانعكاساته الاجتماعية والبيئية وتداعياته على الأمن الغذائى للبشر.

كما دعا إلى حوار دولى عاجل لوضع حلول تضمن الوفاء باحتياجات سكان العالم من الطعام وتوفر فى ذات الوقت امدادات الطعام للاقتصاد العالمى.

«العالم اليوم» تفتح ملف الوقود الحيوى وتناقشه من جميع الزوايا وتطرح كل القضايا المتعلقة به وكيفية مواجهتها والسبل المتاحة للقضاء عليها.

الخبراء يجيبون عن السؤال:

هل تستمر أسعار البترول فى الارتفاع؟

ابراهيم العيسوى

محمد رضا

• د.محمد رضا محرم: الأسعار الحالية لا تعكس أحوال العرض والطلب

• د.إبراهيم عيسوى: أسعار البترول سوف تستمر فى الصعود

هل يمكن أن تشهد أسعار البترول انخفاضا قريبا بعد الارتفاعات الجنونية التى شهدتها خلال الفترة الماضية؟

ارتفاع الأسعار هو السبب الرئيسى لتوجه الدول إلى استخدام الوقود الحيوى كبديل للطاقة.. وبالتالى اذا حدث انخفاض لتلك الأسعار فربما يخفف ذلك من حدة الضغط على المحاصيل الزراعية للاستخراج الوقود الحيوى منها.

الخبراء يطرحون رؤيتهم فى التحقيق التالى:

الدكتور محمد رضا محرم «أستاذ اقتصاديات الموارد الطبيعية ورئيس قسم بهندسة الازهر» يؤكد انه سوف يحدث انخفاض فى أسعار البترول خاصة وان الأسعار السائدة فى السوق حاليا لا تعكس أحوال العرض والطلب العالمى حيث يوجد فائض فى العرض ومع ذلك ترتفع الأسعار مما يعنى ان هناك عوامل أخرى من خارج السوق تؤثر فى تحديد السعر ومنها اتجاه الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقتصادية الكبرى لزيادة الاحتياطى الاستراتيجى لديها من البترول وكذلك حالات الاضطراب السياحى التى ترتبت على السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط مثل الحرب فى العراق والازمة مع ايران.

وايضا النزاعات مع فنزويلا ودول اخرى فى امريكا اللاتينية.

ومن العوامل الاخرى التى أثرت فى أسعار البترول وجود اضطرابات سياسية قد تكون مسلحة فى بعض الاحيان فى دول منتجة للبترول مثل نيجيريا.

هذا كله بالاضافة إلى المضاربة فى الأسواق المؤسسة على استغلال حالة الذعر من هذه الاضطرابات بما يتيح الفرصة لاستغلال الوضع لتحقيق مكاسب طارئة.

ويؤكد د.محرم ان أسعار البترول مهما ارتفعت فإنها ستعود الى مستوى 70 إلى 80 دولاراً للبرميل، ويشدد على انه من المتوقع خلال شهور ان تعود هذه الأسعار.. وبالنسبة لما يراه آخرون من أن أسعار البترول سوف تستمر فى الارتفاع فإن د.محرم يؤكد أن هؤلاء لا ينظرون إلى تذبذبات الأسعار وتطورها، فهم لا يفرقون بين التذبذبات فى المدى القصير مقارنة بالزيادة الطبيعية والمتدرجة طبقا لقواعد العرض والطلب فى المدى الزمنى الطويل. وفيما يخص التوجه لاستخدام المنتجات الزراعية فى انتاج الوقود الحيوى وما اذا كان ذلك ناتجاً عن ارتفاع أسعار البترول أم لا فإن دكتور محرم يؤكد أن الاتجاه للوقود الحيوى هو اتجاه سابق للزيادة المفاجئة فى أسعار البترول التى حدثت فى نهاية 2007 وحتى الآن.

مجدى صبحى «الخبير الاقتصادى والباحث فى شئون الغاز» يقول من المؤكد انه سيحدث انخفاض كبير فى الأسعار نتيجة لان الارتفاعات خلال الفترة الماضية يعود أغلبها إلى المضاربة، وبالتالى فى حال انخفاض الطلب او زيادة المعروض إلى جانب تحسن الاوضاع الاقتصادية بالولايات المتحدة الامريكية وعودة سعر صرف الدولار للارتفاع امام العملات الاخرى فمن المنتظر ان يحجم المضاربون عن الدخول لشراء عقود البترول وبالتالى ربما نشهد تدهوراً فى أسعار البترول من جديد.

كما يشير إلى أنه من الصعوبة تحديد مدى زمنى محدد لحدوث هذا الانخفاض مع استمرار تفاعل الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتذبذب سعر صرف الدولار.

وعن مدى تأثير ذلك الانخفاض فى حال حدوثه على وقف التوجه لاستخدام المنتجات الزراعية فى انتاج الوقود يوضح صبحى ان هناك إصرارا أمريكيا على اللجوء لانتاج الوقود الحيوى لتخفيض الواردات البترولية بالاضافة الى ان انتاج الوقود الحيوى يحتاج إلى إقامة منشآت لاستخراج الايثانول من المحاصيل الزراعية ولذلك يصعب تصور اغلاق هذه المنشآت فى حالة تراجع اسعار النفط خاصة ان الدول المتقدمة تقدم دعما لانتاج الايثانول وهناك توجه فى بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل لاستخدام الحاصلات الزراعية كوقود.

وعلى عكس الآراء السابقة يرى د.ابراهيم عيسوى وكيل وزارة البترول الاسبق لشئون الغاز ان اسعار البترول ستظل صاعدة بلا حدود خاصة ان انتاج البترول العالمى حاليا يقترب من الحد الاقصى ولا يمكن انتاج كميات أكثر إلا إذا تم اكتشاف حقول بترولية جديدة.

كما يشير الى ان هذا الارتفاع فى الأسعار هو أمر طبيعى فى ظل تزايد الطلب على المنتجات البترولية مع وجود نمو فى الدول الآسيوية مثل الصين والهند وجنوب شرق آسيا.

ويؤكد عيسوى ان الذى يشجع تلك الزيادة فى سعر البترول هى الدول الغنية لانها هى القادرة على الشراء وهى المستفيدة من تلك الزيادات.

ويضيف انه من المتوقع ان يختفى دور منظمة الاوبك خاصة انها كانت تختص بتحديد حصص الانتاج وهذا الامر لم يعد متاحا الآن.

وعن المطلوب لمواجهة تلك الارتفاعات فإن عيسوى يؤكد ان الحل يكمن فى ضرورة ترشيد الاستهلاك والبحث عن مصادر اخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه.. وغيرها.. وفيما يخص التوجه لاستخدام الحاصلات الزراعية كبديل للطاقة فإن عيسوى يؤكد ان هذا توجه مرفوض ولا يمكن استمرار الاعتماد عليه كبديل.

كما يشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد رصدت حوالى 17 مليار دولار لدعم المزارعين الذين يقومون بتحويل الحبوب الى وقود ويؤكد ان هذا الأمر لابد من مواجهته نظرا لما يشكله من خطورة على مستقبل العالم ككل.

ويرى الدكتور محمود البتانونى مدير معهد بحوث البترول انه من الصعوبة ان يتم التكهن بحدوث ارتفاعات او انخفاضات فى أسعار البترول وفى ذات الوقت هناك احتمالات متزايدة تؤكد ان العام القادم سوف يشهد ارتفاعا مستمرا فى أسعار البترول حيث من المتوقع ان يصل سعر البرميل لـ200 دولار فى عام 2009 بسبب تزايد الطلب على المنتجات البترولية الى جانب توقف الانتاج تقريبا فى العراق.. ولهذا فهو يؤكد ان الحل الأمثل امام جميع الدول لمواجهة ذلك الوضع هو ان يتم استخدام وسائل اخرى للطاقة مثل الطاقة النووية والشمسية.. وغيرها.

وفيما يخص قدرة الدول على زيادة الانتاج يوضح البتانونى ان زيادة الانتاج على مستوى الدول المنتجة والمؤثرة يتطلب وجود اكتشافات جديدة وهو ما يستلزم بدوره تسهيلات ووسائل انتاج وبالتالى فهو يحتاج لوقت كبير.

العالم مقبل على كارثة

د.عالية المهدى: مستقبل العالم مظلم بسبب الاعتماد على الحاصلات الزراعية

د.أسامة عبد الخالق: نقص الغذاء جريمة فى حق شعوب الدول النامية

ضرب الجوع أماكن كثيرة فى العالم وأصاب ملايين من البشر يربو عددهم على «850» مليوناً فى العالم.. وهاهو يلقى بظلاله على مليار آخر من البشر من خلال أزمة الغذاء.. حتى إن آفة الجوع احتلت الصدارة فى النشرات الإخبارية ومانشيتات الصحف العالمية والعربية.. فجاءت بعض العناوين منذرة ومحذرة ومن أمثلتها: «الجوع الخطر المحدق فى هذا العالم.. البشرية فى خطر.. إنذار الجوع فى مصر.. معركة الخبز والزيت.. استعدوا لأيام صعبة قادمة..» وبعضها وجه اتهامات إلى من يتحمل المسئولية ومن أمثلتها: «الجوع، نتاج سادة العالم الجدد».. الفقر والجفاف، تسببا فى جوع العالم..» فى حين جاء بعضها معلنا عن برامج ومشروعات وحلول ومن أمثلتها.. «بدلا من الحروب والمجاعات، لنضاعف إنتاج الغذاء».. «الحق فى الغذاء حق طبيعى».. فى حين وصفها أحدهم بأنه «معركة الخبز والزيت».. إلى جانب ذلك فإن تقارير المنظمات الدولية ومنها: «منظمة الأغذية والزراعية الدولية ـ الفاو».. «البنك الدولى» تقول بأن هناك مليارين من البشر تحت خط الفقر منهم مليار لا يتجاوز حجم انفاقهم اليومى الدولارين، فى حين أن هناك ملياراً آخر لا يتجاوز حجم انفاقهم اليومى الدولار الواحد.

وعلى خلفية الأزمة العالمية التى تسبب فيها الوقود الحيوى واستمرار الضغط على استخدام الحاصلات الزراعية لانتاجه ومع ما يمثل ذلك من تهديد للأمن الغذائى على مستوى العالم بما فيها الدول النامية، يؤكد خبراء الاقتصاد الذينالتقتهم «العالم اليوم» على أن تداعيات الاستمرار فى الاعتماد على الحصالات الغذائية سيؤدى إلى تقلص مساحة الأراضى الزراعية وندرة الغذاء الأمر الذى سيزيد من حدة الأزمة وتفاقمها وستزيد معه معاناة الشعوب التى تعانى فى الأساس نقصا فى غذائها، وأكدوا أنها وفقا لهذه الأوضاع فقد نفقد القدرة على التوصل إلى حلول فعلية قابلة للتطبيق ونظل عالقين فى متاهة الخروج من هذه الأزمة.

يشير د.صلاح جودة ـ الخبير الاقتصادى ـ إلى أن القضية برمتها تعود بداياتها عندما قامت أمريكا بغزو العراق، وقتئذ بدأت أسعار البترول فى التصاعد المستمر مما دفع الدول الخليجية للاجتماع لمناقشة مسألة تخفيض قيمة الانتاج حتى تزيد من أسعار البترول لتحصل على ايرادات تستطيع بها مواجهة فاتورة الحرب الأمريكية على المنطقة بعدها وجد العالم وبخاصة الدول الأوروبية أن فاتورة أسعار البترول فى ازدياد مستمر فبدأ الاتجاه نحو طرح بديل آخر للمحروقات البترولية من مخلفات المحاصيل الزراعية مثل قصب السكر الذى ينتج عنه غاز الإيثانول واتجه فريق آخر من العلماء بأمريكا الجنوبية والهند والبرازيل إلى انتاج وقود حيوى من الذرة والقمح والشعير، مما ينذر بكارثة غذائية وحدوث مجاعات ونقص حاد فى الحبوب والمحاصيل الزراعية واحتكار الدول الصناعية الكبرى لمصادر الطاقة الجديدة وظهور تداعيات خطيرة طبقا لهذا الوضع.

ويضيف إن من بين الآثار التى نتجت عن انتاج الوقود الحيوى من الحاصلات الزراعية ارتفاع أسعار القمح الأمريكى حيث تجاوزت الزيادة 60 - 62٪ عن السعر العالمى للعام الماضى ومازال مسلسل الارتفاعات فى الأسعار مستمراً ويهدد عروش دول العالم على نطاق واسع، ولذلك يمكن القول إنه خلال الفترات القادمة ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسد احتياجاتها من المواد الغذائية «على حساب الدول الأخرى» لتوسع انتاجها من الوقود الحيوى لكى تعمل على خفض أسعار البترول لديها إلى أن تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى من الوقود الحيوى كمصدر للطاقة وبديلا عن البترول وبذلك تسد الطريق على استيراده من الدول الخليجية لتظل هى المتحكمة فى مصادر الطاقة الجديدة، لذلك كان الحديث فى منتدى دافوس الذى عقد مؤخرا عن أنه يجب على الدول الغنية من البترول أن تعمل جاهدة لتزيد من حصة انتاجيتها من البترول كآلية نحو تخفيض سعره حيث إن كل زيادة انتاج يقابلها انخفاض فى السعر.

وتصف د.عالية المهدى - مدير مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة وأستاذ الاقتصاد بالجامعة - مستقبل العالم فى ظل استمرار انتاج الوقود من المنتجات الزراعية بأنه مستقبل مظلم ومخيف إذا ما اعتمدنا على الغذاء كمصدر من مصادر توليد الطاقة، وتضيف إذا كان لدى الدول القدرة حاليا على عمل ذلك فبعد فترة ليست بالقصيرة سيواجه العالم أجمع كارثة إنسانية بشعة قد لانجد لها حلولاً اقتصادية مجدية.

وتشدد د.عالية على ضرورة أن يتجه العالم إلى مجال بحوث الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية وطاقة الرياح ويدعمها بكل قوة حتى يخفف الضغط على الغذاء «حيث إن مناطق العالم تعانى من مجاعات وجفاف دون أن ندخل بقوة فى توليد الوقود الحيوى من الغذاء فماذا سيكون الوضع إذا ما تحالفت جهود دول العالم للانقضاض على الغذاء وتحويله إلى طاقة بديلة» فالأمر يعد جريمة فى حق الشعوب بما يمثله من تعد صارخ على أدنى حقوقهم المشروعة فى ضمان طعامهم مهما كلف ذلك الحكام والقادة.

مشيرة إلى تحذيرات الأمم المتحدة نفسها من خطورة الموقف وتداعياته غير المحمودة عواقبها وتوجيه الاستغاثات للدول الكبرى بأن تخفف من حدة الضغط على الغذاء فالأمم المتحدة الآن تعلن درجة التأهب القصوى للتصدى بحزم وبقوة لمشكلة أزمة الغذاء والوقود الحيوى وضرورة التحول لمصادر الطاقة البديلة الأخرى.

ويتفق د.أسامة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس - مع الرأى الذى يرى أن الصورة العامة للاقتصاد العالمى تعبر عن مزيد من الانحياز للدول المتقدمة ومزيد من التدهور فى أوضاع الدول النامية والعالم العربى بما فيها مصر الذى أصبح معتمدا اعتمادا كليا فى ميزان صادراته على سلعة واحدة فقط هى البترول على هيئته الخام دون حتى تصديره كمنتجات، بمعنى أنه طالما هناك أزمة غذاء مستمرة فإن هذا يعنى أن الدول المتقدم ستزداد تقدما والدول الفقيرة ستزداد فقراً.

مضيفا أن الوضع فى مصر لا يخرج عن الإطار العالمى حيث إن لدينا أزمة بالفعل ولكنها ليست أزمة غذاء بقدر ما هى أزمة ضمير، فضلا عن افتقارنا للتقنيات الحديثة والتكنولوجيا التى تمكننا من الالتحاق بركب سباق التفاعل ودخول مجال الطاقة البديلة كالوقود الحيوى حيث نعانى أشد المعاناة من نقص الغذاء لدينا ولا نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتى.

ويستكمل الدكتور أسامة هذه هى الصورة الحقيقية والواقعية لما تعانيه مصر وليس صورة مظلمة حيث أن هناك علاقة طردية بين عملية الاستيراد وتداعيات الأزمات العالمية فكلما زادت عملية الاستيراد من الخارج يرتفع مستوى الأزمات بالسوق المحلى مما يعنى مزيدا من الأعباء على اقتصاديات بلادنا حيث نستورد 97٪ من احتياجتنا الغذائية بعدما كنا نحقق فائضا ونكتفى ذاتيا.

د.يوسف بطرس غالى:

الدول الغربية لن تتراجع عن إنتاج الوقود

أكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية فى أثناء مشاركته فى إحدى الجلسات بمنتدى دافوس أن الدول الغربية لن تتراجع عن انتاج الوقود الحيوى من الحبوب حتى يتحقق لها الاستغناء تماما عن الدول العربية المنتجة للنفط مشيرا الى ان ما تقوله أمريكا عن انتاج الوقود الحيوى لاسباب اقتصادية او لحماية البيئة ليس صحيحا وان الامر كله سياسة فى سياسة وقال ان حل مشكلة الغذاء لن يأتى إلا عن طريق اعادة توزيع الدخول على المستوى الدولى ودعا لحوار سياسى بين مستهلكى الغذاء والطاقة وبين المستوردين من أجل الوصول الى اتفاق للخروج من الازمة العالمية.

الفاو: فاتورة غذاء الدول الفقيرة سوف تتضاعف 4 مرات

توقعت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» فى تقريرها الاقتصادى الصادر بالشهر الجارى أن يشهد العالم ارتفاعا فى إنتاج المحاصيل الزراعية هذا العام، لكنها لن تكفى لحماية الدول الفقيرة من ارتفاع أسعار الغذاء التى وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه أوائل العقد الحالى.

وتوقعت الفاو ارتفاع إنتاج القمح فى العالم بنسبة 8,7٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضى، وكان هذا أحد أسباب انخفاض أسعار القمح نحو 50٪ منذ فبراير الماضى، لكن الأرز الذى يشكل سلعة رئيسية لأكثر من نصف سكان العالم سوف يشهد شحا فى الإمدادات وستعانى الدول الفقيرة التى تعتمد على الواردات فى غذائها من ارتفاع فاتورة واردات الغذاء بنحو 40٪ هذا العام بعد ارتفاع مماثل فى 2007.

وقالت منظمة الفاو إن ارتفاع الغذاء للدول الفقيرة يمثل تطورا يبعث على القلق بشكل كبير، وسترتفع سلة غذائها المستورد إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه عام2000، رغم أن التقرير توقع زيادة فى إنتاج العالم من الحبوب بنسبة تصل إلى 3,8٪.

وأشار التقرير إلى أن انتاج الولايات المتحدة من القمح سيرتفع بنسبة 16٪ هذا العام بالمقارنة مع العام الماضى، وسيكون الأوفر منذ عام 1998، بينما سوف يرتفع الإنتاج فى الاتحاد الأوروبى 13٪، لكن التقرير توقع أن تؤدى زيادة الطلب وارتفاع التكلفة إلى منع الأسعار من الانخفاض بشكل كبير، وقال إن أسعار العديد من السلع الزراعية قد شهدت فى الأسابيع الماضية، كما تفيد المؤشرات بأن الانخفاض قد يستمر فى الأشهر القادمة،لكن الأسعار لن تحقق انخفاضاً كبيراً بسبب عوامل عدة.

د.إسماعيل سراج الدين:

سيارات الأغنياء تسير بغذاء الفقراء

حذر الدكتور اسماعيل سراج الدين رئيس مكتبة الاسكندرية من الاستمرار فى هذا العمل غير الانسانى وهو تسيير سيارات الاغنياء فى الغرب باستخدام غذاء الفقراء مشيرا الى ان 20٪ من انتاج امريكا من الذرة يستخدم فى الوقود الحيوى.

وأكد ان كثيرا من دول العالم استعدت بالفعل حتى لا تقع اسيرة فى المستقبل لمشكلة الطاقة مثل كازاخستان التى اعلن وزير الطاقة فيها ان 70٪ من الكهرباء المولدة فى افغانستان تعتمد على الفحم وبالرغم من ان كازاخستان تملك 3٪ من مخزون العالم من البترول و3٪ من الغاز الا انها استعدت للاعتماد على مصادر بديلة واضاف سراج الدين ان تصميم الرئيس بوش وعدم تراجعه عن استخدام الحبوب فى انتاج الوقود دفع عدداً كبيراً للوقوف بقوة امام هذا الاتجاه ومنهم يوركوكويكى وزير البيئة والدفاع السابق فى اليابان التى رأت انه يمكن الاعتماد على قش الارز ولكن يجب توقف العالم الغربى عن استخدام الحبوب.

جريدة العالم اليوم (صفحة ٤، ٥) ٢٠٠٨/٦/١٤